أشار إلى العلاقات المتجذرة بين الكويت والسعودية

الحويلة يهنئ السعودية بالعيد الوطني: صاحبة الدور المحوري في استقرار المنطقة

د.محمد الحويلة

المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خطت خطوات واسعة في مختلف المجالات

هنأ النائب د.محمد الحويلة، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان وشعب السعودية الشقيق بالعيد الوطني للمملكة وذكرى توحيدها على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز آل سعود، حيث أصبحت الآن صاحبة الحضور الإسلامي والعربي، والتأثير العالمي والمكانة الرفيعة، عبر السياسة التي تبناها كل حكام المملكة على مدار عقود متواصلة.

وقال د.الحويلة في تصريح صحافي: إن المملكة العربية السعودية هي الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي وصاحبة الدور المحوري في استقرار المنطقة، كما أنها دائمة الوقوف الى جانب الأشقاء والأصدقاء، وندعو الله سبحانه وتعالى أن تزول الأزمة الخليجية الطارئة على خير لما فيه مصلحة الجميع فهي سحابة صيف إلى زوال بفضل حكمة قادة دول مجلس التعاون.

وأضاف ان المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خطت خطوات واسعة في مختلف المجالات ولعل أبرزها الرؤية التنموية الطموحة «السعودية 2030» التي ستغير وجه المنطقة وتدفع بها نحو آفاق أكثر رحابة في تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط، الأمر الذي سيعود على الشعب السعودي الشقيق والمنطقة بأسرها بكل خير لما يتضمنه من مشروعات عملاقة نتمنى أن تحقق النجاح والارتقاء.

وأكد الحويلة ان من أبرز وصايا الملك المؤسس، التي أصبحت من ثوابت المملكة، هي حمل المسؤولية الإسلامية والعربية وتوحيد كلمة العرب والمسلمين في شتى بقاع الأرض، وكان ولايزال قادة المملكة يحملون أمانة هذه الثوابت، وبذلوا كل جهد مكنهم به الله سبحانه وتعالى في سبيل الأمة العربية والإسلامية ورفعة شعوبها وتقدمها.

وأشار إلى الدور الكبير الذي قامت به المملكة تجاه الكويت وشعبها خلال محنة الاحتلال الغاشم إذ وقفت مع الشرعية الكويتية، ولا ننسى الدور العسكري واللوجستي والسياسي للمملكة، وحرصها على ان تكون في خدمة المواطنين الكويتيين والاهتمام بهم وتقديم العون والخدمات لهم ولأبنائهم حتى تحقق التحرير.

وتمنى الحويلة من الله سبحانه وتعالى أن يديم العلاقات الأخوية المتجذرة بين السعودية والكويت على المستويين الرسمي والشعبي، فهي نموذج للعلاقة القوية والمتينة على مدار التاريخ.

الحجرف: ما السند القانوني في عدم إنشاء مدارس متوسطة وثانوية للبنين في صباح الناصر؟

مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.محمد الفارس قال في مقدمته: لقد نصت المادة 13 من الدستور الكويتي على أهمية التعليم ودوره في تطور وتقدم المجتمعات كافة، حيث جاء ما نصه «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه» وطلب إفادته بالآتي:

1ـ ما السند القانوني في عدم إنشاء مدرسة متوسطة للبنين ومدرسة ثانوية للبنين في منطقة صباح الناصر حتى الآن؟

2 ـ هل تم تخصيص أراض لإنشاء تلك المدارس؟ اذا كانت الإجابة بنعم فما العوائق التي تمنع إنشاءها لتخدم المنطقة؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فهل تمت مخاطبة الجهات المختصة في بلدية الكويت أو المجلس البلدي من أجل تخصيص أراض لإنشاء تلك المدارس؟ مع تزويدي بتلك المخاطبات؟

3 ـ هل تم إدراج المبالغ المخصصة لإنشاء تلك المدارس في الميزانية الحالية 2018ـ 2017م؟ أو الميزانية القادمة 2018 ـ 2019 م؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بما يثبت؟ إذا كانت الإجابة بلا فما السند القانوني لعدم تخصيص الميزانيات لإنشاء المدارس رغم الحاجة الشديدة لها لخدمة المنطقة؟

4 ـ ما خطة وزارة التربية لبناء مدارس جديدة في محافظة الفروانية خلال السنوات الخمس المقبلة بهدف تقليل الكثافة الطلابية والتسهيل على الطلبة وأولياء أمورهم؟

فهاد لاستخدام الطاقة الشمسية في جميع مساجد الكويت

عبدالله فهاد

تقدم النائب عبدالله فهاد العنزي باقتراح برغبة طالب فيه باستخدام الطاقة الشمسية في جميع مساجد الكويت وذلك نظرا للحمل الكهربائي اثناء فترة الصيف مما يؤدي أحيانا الى انقطاع الكهرباء، وترشيدا للطاقة وعملا على توفير الكهرباء ومجاراة التطور التكنولوجي الدولي الملحوظ في استخدام الطاقة الشمسية، حيث أصبحت الطاقة الأكثر اعتمادا في شتى السبل الإنتاجية واستغلال أشعة الشمس أثناء فترة الصيف.

الشاهين: صرف دعم العمالة لأصحاب المشروعات الصغيرة

أسامة الشاهين

قال النائب أسامة الشاهين: أبلغت الفاضلين وزير التجارة خالد الروضان ووزيرة الشؤون هند الصبيح بضرورة صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب المشروعات الصغيرة «المنزلية» فهو ضمانة وحماية واجبة للمبادرين.

واضاف الشاهين أنه من دون صرف دعم العمالة الوطنية ستغدو التراخيص الجديدة تضييقا على الأعمال القائمة بلا تشجيع يذكر!

وتابع الشاهين: أحيي تفاعل الفضلاء في «التجارة والشؤون والهيكلة والعمالة» مع القضية، ومتفائل بحل عاجل وشامل لإنجاح تراخيص المشاريع المتناهية الصغر.

الفضل: تغطية جسر المشاة لطلبة الجامعة لحمايتهم من الشمس

أحمد الفضل

أكد النائب أحمد الفضل أنه تقدم باقتراح بشأن الاهتمام بجسر المشاة الذي يسلكه طلبة جامعة الكويت وتغطيته عن الشمس واكتشف ان الاقتراح تقدم به النائب السابق ماجد موسى واستأذنه بتبني الاقتراح لذلك اقتضى التنويه الأدبي بهذا الشأن وهو نفس المقترح الذي قدمه عضو المجلس البلدي النائب السابق عبدالله الكندري ووافق عليه المجلس البلدي.

واستغرب الفضل عدم تنفيذ الحكومة لهذا المقترح والطلب بالرغم من موافقة البلدية عليه والذي لن يكلف شيئا ويحمي الطلبة من حرارة الشمس.

العدساني يسأل عن الجمعيات المحلولة مجالس إداراتها أو المعزول أعضاؤها

وجه النائب رياض العدساني سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح طالب فيه تزويده بالآتي:

1ـ أسماء الجمعيات التعاونية التي تم حل مجلس إداراتها أو عزل أعضائها مع ذكر الأسباب مدعمه بالمستندات والأوراق الثبوتية وذلك منذ بداية شهر يناير 2014 وحتى تاريخ السؤال.

رياض العدساني

2ـ تقرير اللجنة المشكلة بالقرار رقم (74/ ت) لسنة 2017 لمراجعة أعمال وحسابات جمعية الجهراء التعاونية والمذكرة المرفوعة من نائب رئيس اللجنة العليا لدراسة وتقييم نتائج أعمال لجان التحقيق والمراجعة وعلى أثرها تم عزل رئيس مجلس إدارة جمعية الجهراء وأمين الصندوق واثنين من أعضاء مجلس الإدارة وصورة من القرار الوزاري رقم (31/ت) لسنة 2017 بشأن عزل وتعيين أعضاء بمجلس إدارة جمعية الجهراء التعاونية.

3ـ قرار حل مجلس إدارة جمعية كيفان التعاونية بتاريخ 2017/9/17 وتقرير اللجنة المشكلة بالقرار رقم (75/ت) لسنة 2017 لمراجعة أعمال وحسابات جمعية كيفان التعاونية والمذكرة المرفوعة من نائب رئيس اللجنة العليا لدراسة وتقييم نتائج لجان التحقيق والمراجعة، ونسخة من قرارات اللجنة المشكلة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالقرار رقم 107 لسنة 2016 وما هي التوصيات الصادرة بحق جمعية كيفان التعاونية.

4ـ إفادتي بالسنة المالية التي تم رصد التجاوزات في جمعية كيفان التعاونية، وأين دور وزارة الشؤون في اعتماد الميزانية سنويا ودور المراقب الإداري والمراقب المالي التابع للوزارة بشأن التدقيق على الأمور الإدارية والبيانات المالية والسجلات المحاسبية؟ علما أنه لا تتم الانتخابات ولا توزع الأرباح إلا بعد اعتمادها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكذلك عقد الجمعية العمومية والتصديق على التقرير المالي والإداري.

5ـ صورة من قرار حل مجلس إدارة جمعية اليرموك رقم (4/ت) لسنة 2016 وكذلك تقرير اللجنة المشكلة بالقرار (157/ت) لسنة 2015 لمراجعة أعمال وحسابات جمعية اليرموك التعاونية والمذكرة المرفوعة للوزير بشأن تقرير اللجنة المؤرخة في 2016/1/7.

6ـ صورة من قرار حل رقم (69/ت) لسنة 2016 جمعية السلام التعاونية وتقرير اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم (43/أ) لسنة 2016 بشأن مراجعة أعمال وحسابات الجمعية وقرار التمديد رقم (62/ت) لسنة 2016 والمذكرة المرفوعة من قطاع التعاون.

7ـ صورة من قرار وزاري رقم (19/ت) لسنة 2015 بإلغاء القرار الوزاري رقم (6/ت) لسنة 2015 بشأن عزل عضو مجلس إدارة جمعية ضاحية عبدالله المبارك وتعيين من يحل محله، وما هي الأسباب التي على أثرها تم عزل وعودة العضو المعزول عضوا بمجلس إدارة جمعية ضاحية عبدالله المبارك، وما الإجراءات التي قمتم بها بخصوص قرار العزل والتي تم إلغاؤه من قبل المحكمة بالحكم الصادر في القضية رقم (2015/3305) إداري/8 الصادر بتاريخ 2015/10/12 والمودع ملف التنفيذ رقم 152021280.

8ـ قرار وزاري رقم (23/ت) لسنة 2017 بشأن تمديد تعيين أعضاء إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية ما الأسباب التي تم تعيين الأعضاء من قبل وزارة الشؤون والتمديد لهم وذلك حسب القرار الوزاري رقم (11/ت) لسنة 2017 بشأن تعيين أعضاء بمجلس إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية؟

الدلال يستفسر من الصبيح عن لجنة التحقيق بشأن حل مجلس إدارة جمعية كيفان

وجه النائب محمد الدلال سؤالا برلمانيا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء كالتالي: صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 32/ ت لسنة 2017 بحل مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية وتعيين مجلس ادارة مؤقت مؤسسا ذلك على تقرير لجنة تحقيق داخلية في الوزارة. ونظرا لاهمية وخطورة مثل هذا القرار على مصير ومستقبل جمعية كيفان التعاونية ومساهميها بصوة خاصة والعمل التعاوني بشكل عام لذا يرجى افادتنا بالتالي: ما هي نتائج لجنة لجنة او لجان التحقيق التي بنت عليها وزارة الشؤون قرارها بحل مجلس إدارة جمعية كيفان مع موافاتي بنسخة من التقرير النهائي للجنة التحقيق ونسخة من المذكرة التي رفعها نائب رئيس اللجنة العليا لدراسة وتقييم نتائج اعمال لجان التحقيق والمراجعة المذكورة في ديباجة قرار حل مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية. وهل قامت وزارة الشؤون وبالاخص لجان التحقيق التي شكلتها الوزارة للتحقيق في شأن مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية بالالتقاء والتحقيق مع كافة اعضاء مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية المنحل؟ وهل تم تمكين كافة اعضاء مجلس الادارة بتقديم ما لديهم من بيانات او دفاع او اثباتات تتعلق بعمل مجلس الادارة وادارة الجمعية امام لجان التحقيق وتم بحثها وتمحيصها من قبل لجان التحقيق في الوزارة؟ وهل قام اعضاء مجلس ادارة جميعة كيفان التعاونية المنحل او بعضهم بتقديم شكوى في النيابة العامة بشأن مخالفات قائمة في الجمعية قبل صدور قرار حل مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية وما هي نتائج الشكوى المقدمة امام النيابة او القضاء؟ وفي حال عدم صدور قرار نهائي من النيابة العامة او القضاء بشأن الشكوى المذكورة ما هي اسباب تعجل وزارة الشؤون بحل مجلس ادارة جمعية كيفان قبل انتظار حكم القضاء؟ وهل ثبت لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مخالفة كافة اعضاء مجلس ادارة جمعية كيفان المنحل ام لا؟ وهل يوجد من الاعضاء غير مسؤول عن المخالفات التي تم بناء عليها حل مجلس الادارة خاصة وان بعض الاعضاء بادروا بتقديم شكاوى للوزارة بشأن المخالفات حرصا على مصلحة الجمعية ومساهميها؟ وهل يوجد لدى وزارة الشؤون مخططات او توجهات او قرارات اولية بشأن خصخصة جمعية كيفان التعاونية؟ وهل من واجبات او مهام المجلس المعين بحث او دراسة او تقديم تقارير او بيانات للوزارة في هذا الشأن؟ وما هي الاسس التي قام عليها قرار وزارة الشؤون بتحديد فترة سنة لفترة مجلس الادارة المعين في جميعة كيفان التعاونية ولماذا لم تحدد الوزارة فترة اقل من ذلك وتحدد في القرار بناء عليه موعد لانتخاب مجلس ادارة جديد وفقا للقانون وما هي اللوائح او القرارات او التعاميم التي تحدد ضوابط وشروط الاختيار والتعيين في مجالس ادارة الجمعيات التعاونية في حالة الحل او اية حالات اخرى مشابهة (خبرات، تخصصات، الية اختيار..)؟ مع تزويدي بنسخ من تلك القرارات او اللوائح او التعاميم، وهل تم تفعيل تلك الضوابط والشروط على المجلس المعين في مجلس ادارة جمعية كيفان التعاونية الأخير؟

محمد الدلال

«التشريعية» توافق على 75 دينارا علاوة أولاد

ماضي الهاجري

أصدرت اللجنة التشريعية تقريرها عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وحصلت «الأنباء» على نسخة من التقرير الذي بينت فيه اللجنة ان الاقتراح بقانون يتضمن استبدال المادة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية بنص يقضي بزيادة علاوة الأولاد للمواطنين بواقع 75 دينارا عن كل ولد حتى الولد السابع.

وأضافت ان الاقتراح بقانون يهدف حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية، الى إعادة النظر فيما تقدمه الدولة من دعم أو مساعدة للمواطنين المستحقين لها على ضوء الارتفاع المطرد في اسعار السلع والخدمات وغيرها، وذلك بزيادة علاوة الأولاد الى 75 دينارا بدلا من 50 دينارا المعمول بها حاليا، وذلك لمعاونة رب الأسرة على رعاية الأولاد وحسن تربيتهم، مما يكفل مجتمعا قويا مبنيا على اساس سليم.

وتبين للجنة ان الفكرة التي جاء بها الاقتراح بقانون جيدة والهدف نبيل لما قرره من دعم للمواطنين العاملين في جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية وتوفير سبل العيش الكريم لهم، وذلك بزيادة علاوة الأولاد ورفعها الى 75 دينارا لإعانة رب الأسرة على ارتفاع الأسعار ومواجهة غلاء المعيشة، كما رأت اللجنة ان الاقتراح بقانون يخلو من شبهة مخالفة أحكام الدستور.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون.